اقتصادي
OKAZ

SUNDAY, NOVEMBER ,16 , 2008 G. DHU AL-QI'DAH , 18 ,1429 H. No.15422 O K A Z الاحد ١٨ ذو القعدة ١٤٢٩هـ الموافق ١٦ نوفمبر ٢٠٠٨م السنة الخمسون العدد ١٥٤٢٢

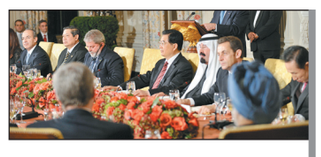
أسواق المال بحاجة إلى رسالة تطمين من قمة العشرين ٤٦

مشاركة المملكة في نادي العشرين تعزز دورها العالمي ٤٧

أوباما يطالب الكونجرس بسرعة إقرار خطة إنقاذ ثانية ٤٩

التجارة: انتخابات غرفة الرياض نزيهة ٥٠

البيان الختامي يحتوي على ثلاث رسائل إيجابية تحول دون انهيار أي دولة

اتفاق قمة العشرين على دعم الاقتصاد وإصلاح الإدارة العالمية

الملك عبدالله وزعماء مجموعة العشرين في لقطة تذكارية بمناسبة افتتاح أعمال قمة واشنطن أمس (أ. ف. ب)

عكاظ ،ا ف ب – واشنطن

اتفق قادة كبرى الدول الصناعية والناشئة (مجموعة العشرين) في واشنطن على دعم الاقتصاد وتنفيذ تنظيم دولي جديد وإصلاح الإدارة العالمية. وقالت الرئاسة الفرنسية إنه سيتم تضمين قرارات القمة في بيان نهائي يصدر إثر انعقاد القمة غير المسبوقة التي تحاول حل أسوأ أزمة مالية يشهدها العالم منذ ثلاثينات القرن الماضي. وأضافت أنه «يمكن وضع حصيلة أولى «لهذه القرارات» في ٣١ مارس المقبل». وسيتم عقد قمة ثانية لمجموعة العشرين بين ٣١ مارس و٣٠ إبريل ٢٠٠٩ دون تحديد مكانها. وأوضحت أن بيان القمة يحتوي «على رسائل إيجابية في نواح ثلاث وهي دعم الاقتصاد وتنظيم دولي جديد وإصلاح الإدارة العالمية». وأضافت أن بعض محتويات البيان «تقنية جدا وهذا ما يزيد من مصداقيته لأنه يظهر أنه علاوة على إعلان النوايا فقد أنجز عمل حقيقي» قبل إعداد النص. وأكدت الرئاسة الفرنسية أن هذا البيان «الملموس والدقيق قدر الإمكان» يشكل «خطة عمل مفصلة مع تاريخ أساسي هو ٣١ مارس ٢٠٠٩». وأضافت «أنه من الملائم أن تصدر مجموعة العشرين رسالة أمل لا يمكن أن تصدر إلا من تظافر جهودها لدعم النشاط الاقتصادي». والبيان «يستعيد فكرة أنه من الملائم تنفيذ استراتيجية تمر عبر عدة محاور» منها دعم النمو الاقتصادي من خلال سياسات إنعاش ودعم صندوق النقد الدولي وبنوك التنمية لأنشطة الدول الهشة. ويؤكد «لن نسمح بانهيار أي بلد». وأضاف المصدر «أن الجميع يرى أن أحد المحاور الممكنة لتطور الأزمة يتمثل في خطر تحولها إلى انهيار هذا البلد أو ذاك». أما في مجال التنظيم الجديد «فإن النص يتبنى بشكل واسع الأهداف والأفكار المقررة في المستوى الأوروبي والتي لقي الرئيس نيكولا ساركوزي دعما كبيرا بشأنها من قبل نظرائه خلال الاجتماع الأخير للمجلس الأوروبي» يوم الجمعة الماضي. فعلى سبيل المثال يستعيد نص البيان الفكرة «الاساسية» للرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي التي تقول «لا يمكن ترك أي منطقة تقوم عليها أنشطة مالية ولا أي سوق أو مؤسسة دون تنظيم وقواعد أو مراقبة ملائمة». وكشفت الرئاسة الفرنسية نقاطا أخرى «هامة» في النص مثل «ضرورة إخضاع مجمل الفاعلين للرقابة مثل صناديق المضاربة و«ضرورة تنسيق وإيجاد معايير دولية للتصدي للمراكز الحرة». ويضع النص بذلك قطيعة محتملة مقارنة بفكرة الثقة المفرطة في السوق وفي أنه يكفي أن ينظم نفسه بنفسه، التي كانت سائدة في الماضي.

وحول إصلاح المؤسسات المالية الدولية والإدارة العالمية ترى الرئاسة الفرنسية أنه «هناك مؤسسات شرعية الأكثر ديموقراطية وهي مؤسسات بريتون وودز».

وأضافت «أن هذه المؤسسات يجب أن يتم إصلاحها لتعكس بشكل أفضل الوزن المتعاظم للدول الناشئة والدول الفقيرة ويجب أن تعمل معا بشكل أفضل».

نحو نظام اقتصادي مسؤول

بدأت بالأمس أعمال مؤتمر قمة العشرين حيث يناقش قادة دول المجموعة أوضاع السوق المالية والوضع الاقتصادي العالمي والأزمة المالية العالمية والنظام المالي العالمي والهيكلة وإعادة الهيكلة المالية لبعض المؤسسات المالية وغيرها من المواضيع وذلك بمشاركة عشرين دولة من ضمنها المملكة العربية السعودية.

والمعروف أن هناك العديد من النقاط في جدول الأعمال الخاص بالمؤتمر ومنها تقييم الإصلاحات التي تم اتخاذها منذ وقوع الأزمة ومدى فاعليتها، كما سيركز المؤتمر على قضية المبادئ المشتركة للإصلاحات والتي توجه العمل المستقبلي من أجل الحد من احتمال حدوث أزمات مشابهة في المستقبل والبحث عن آلية لتطبيق ما يتم إقراره في المؤتمر. كما يبحث المؤتمر في مناقشة الحلول المقترحة والمقدمة من قبل بعض المشاركين لمعالجة الأزمة المالية بعد وقوع الأزمة المالية العالمية، ومنها الاقتراح الذي قدمه رئيس وزراء بريطانيا السيد براون والداعي لدعم الصندوق الدولي للخروج من الأزمة وغيرها من الاقتراحات التي قدمتها بعض الدول المشاركة مثل فرنسا واليابان. وفي تصوري أن الأزمة المالية لا تتطلب تدخل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو غيرها من المؤسسات المالية ، بقدر ما يتطلب الأمر إعادة النظر في الأنظمة الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات المالية الكبيرة وتحويلها إلى نظام مالي مسؤول قائم على أساس تحمل مسؤوليتها الاجتماعية في الحفاظ على أموال المودعين والمستثمرين، كما يعمل على معالجة العديد من القضايا الاقتصادية مثل معالجة مشكلة الفقر والبطالة وغلاء الأسعار. وهذا يتطلب بالطبع إعادة هيكلة مسؤوليات المؤسسات المالية في الدول الغربية والتحول من وضع السيطرة على اقتصاديات الغير إلى الوضع القائم على بناء الاقتصاديات والمبني على أساس المصلحة المشتركة والتنمية المستدامة بين جميع الدول الغنية والفقيرة.

وبالنظر إلى الواقع المالي الحالي في مجال التمويل مثلا للأفراد أو الشركات نجد أنه قائم على أساس المصلحة الواحدة أو الطرف الواحد وهو صاحب المال أو المقرض ولا تتحقق مصلحة للطرف الآخر وهو المقترض ولو كان يبدو للوهلة الأولى أن المصلحة حصلت بالحصول على القرض واستخدام المال من قبل المقترض، حيث إن المقترض سيعيد المال بفوائد مركبة ولا يخرج من سيطرة صاحب المال لفترات طويلة وهذا يشكل عبئا اقتصاديا كبيرا على المقترض على المدى الطويل. وكجزء من العلاج فإن الاقتصاد العالمي وبجانب النظام الاقتصادي الإسلامي يحتاج الأمر إلى ترسيخ مبادئ المسؤولية الاجتماعية التي تتمثل في وضع معايير أخلاقية راقية تحفظ حقوق الغير من قبل المؤسسات المالية أيا كان هذا الغير على مستوى الأفراد أو المؤسسات أو الشركات وبموجب هذه المسؤولية يتم حماية المال من الضياع أو الهلاك ويتعدى إلى تنمية المال وزيادته من خلال الأعمال والمشاريع الاستثمارية.

Prof.drhabib@gmail

أ.د. حبيب الله محمد التركستاني

رئيس البنك الإسلامي: الأسس السليمة للاقتصاد السعودي جنبته انعكاسات الأزمة

واس – تونس

نوه رئيس البنك الإسلامي للتنمية الدكتور أحمد محمد علي بمتانة الاقتصاد السعودي والأسس السليمة التي يقوم عليها الأمر الذي جعله بمنأى عن انعكاسات الأزمات والتقلبات المالية الدولية.

ورأى في تصريح لوكالة الأنباء السعودية في تونس حيث يشارك في أعمال ملتقى اقتصادي دولي أن الإمكانات والفوائض المتاحة للاقتصاد السعودي سهلت عملية مواجهة أي آثار سلبية محتملة نتيجة للأزمة المالية الدولية الراهنة. وأفاد أن بيانات ومعطيات مؤسسة النقد العربي السعودي تبعث على الطمأنينة والثقة لدى المؤسسات المالية والأفراد.

وأكد على صعيد ذي صلة أن البنك الإسلامي للتنمية الذي يلتزم في معاملاته بالقواعد الإسلامية لم يتأثر على الإطلاق بالأزمة الدولية وأن جميع أصول البنك وأمواله وقدراته المالية والتمويلية سليمة تماما. وتوقع أن يعود جانب من الأموال العربية المودعة لدى المصارف والمؤسسات المالية الدولية إلى المنطقة العربية بفعل الأزمة الراهنة وعد ذلك فرصة ينبغي أن تستفيد منها الأسواق العربية عبر جذب الاستثمارات مشيرا إلى أن مسؤولية ذلك تقع في المقام الأول على عاتق المختصين في مجال الصيرفة المدعوين إلى التركيز على أدوات جديدة لاستقطاب الاستثمارات.

مستشار الرئيس محمود عباس لـ «عكاظ»:

مشاركة الملك عبد الله في قمة العشرين تمثيل لكل العرب والمسلمين

عبد القادر فارس – غزة

أكد أحمد عبد الرحمن المستشار السياسي للرئيس محمود عباس أن مشاركة المملكة ممثلة في خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في قمة العشرين الكبار في نيويورك، لأول مرة في تاريخ هذه القمم بهذا الحجم، إنما يعبر عن تقدير المجتمع الدولي لمكانة المملكة ودورها المشهود له في الساحة الدولية ، بما لها من أعمال شهد لها الجميع سياسيا واقتصاديا ودينيا، وكذلك ما لها من دور بارز من رؤية صادقة ومتوازنة في القضايا الدولية .

وأضاف عبد الرحمن ، تأتي مشاركة الملك عبد الله في هذه القمة نظرا للظروف الدولية التي يعيشها العالم ، خاصة بعد الأزمة العالمية في مجال الاقتصاد والمال ، وهنا يأتي دور المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين ، التي تقوم بدور مرموق في قيادة العالمين العربي والإسلامي ، ونحن هنا نستذكر مبادرات الملك عبد الله المحلية والدولية من أجل القضاء على بؤر التوتر التي تسود المنطقة ، وفي مقدمتها مبادرة السلام السعودية التي تحولت إلى مبادرة عربية للسلام ، وكذلك مبادرته الأخيرة بالدعوة والمشاركة في مؤتمر حوار الأديان الذي عقد قبل أيام قليلة في نيويورك ، وهو ما يؤكد على شفافية الموقف السعودي ، والفكر الراقي لصاحب هذه المبادرة .

وقال عبد الرحمن يمكننا التأكيد أن خادم الحرمين الشريفين قادر على نقل رسالة واضحة وصريحة إلى قادة العالم المجتمعين في نيويورك عن الصورة الحقيقية للإنسان العربي والمسلم بعيدا عن التشويهات التي حاول البعض إلحاقها بديننا الحنيف الذي يدعو إلى السلام والأخوة والتسامح ، وهذا يجب أن يقابل من قبل القادة (العشرين) بمعالجة حقيقية لأزمات المنطقة التي تأتي في مقدمتها القضية الفلسطينية .

وأشار عبد الرحمن إلى أن هذه المشاركة للملك عبد الله لا تعتبر تمثيلا للمملكة العربية السعودية فقط ، بل هو تمثيل لكل العرب والمسلمين ، ونحن متأكدون من أنه سيطرح بكل أمانة الهموم والمشاكل العربية في أكبر تجمع للكبار ، في هذه الظروف الصعبة التي تحاول دول العالم كافة الخروج من مأزقها الحالي ، في مرحلة باتت تشكل قلقاً خاصة بعد الزلزال الذي ضرب الأسواق العالمية ، ووقوف المملكة العربية السعودية مع كافة دول العالم لمواجهة الكارثة المتوقعة التي قد تلحق بالاقتصاد العالمي ، وما سيجره ذلك تباعا على الأوضاع السياسية والاجتماعية لأمم الأرض جمعاء وأن ما سينقله الملك عبد الله من رؤية صادقة لقمة العشرين الكبار ستؤدي حتما إلى ترسيخ الأمن الاقتصادي والاجتماعي ، وإلى تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة والعالم .

وأضاف عبد الرحمن: إن انعقاد قمة العشرين الكبار في نيويورك ، في هذه الظروف الصعبة والحرجة ، وسط أزمات وحروب ومآس يعيشها العالم ، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية التي باتت هما كبيراً لكثير من الدول ، يؤكد على أهمية هذه القمة التي نتمنى أن تخرج بنتائج في مستوى الطموحات ، وخاصة طموحات العالم الثالث ، الذي تمليه بكل صدق وموضوعية إنسانية الملك عبد الله بن عبد العزيز، الذي بلا شك يحمل الهموم العربية والإسلامية لأصحاب القرار في هذا العالم ، فلم يعد معقولا وجود هذه الفجوة بين الدول الكبيرة والصغيرة واستفراد عدد من هذه الدول ، سواء بالقوة العسكرية أو الاقتصادية ، لفرض الهيمنة ، والسلوك الذي تريد ، وهو ما قد يولد انفجارا رأينا بعض مقدماته ، من خلال توجه بعض الجماعات المتطرفة إلى أسلوب القتل والانتحار العشوائي .